مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة بجامعة تيسمسيلت/الجزائر
ISSN 2571-9882 EISSN 2600-6987
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/297
Contemporary Studies is a bi-annual open access International double-blind journal. It is published by the University of Tissemsilt, Algeria.
(المجلد:08/ العـدد: 01 جوان 2024)، ص.ص.205-208.

المنهج الوظيفي في النّحو العربي من التقعيد العلمي إلى الإجراء العملي تقديم وتأخير المفعول به أنموذجا

The functional approach in Arabic grammar, from the scientific establishment of rules to the practical procedure, involves rules for the backward and forward displacement of the object

بحير أم الخير*
behir.oumelkeir@univ-tissemsilt.dz
مخبر الدراسات الأدبيّة والنّقديّة المعاصرة،
جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت (الجزائر)

أ.د. يونسي محمد
docteuryounsi@gmail.com
مخبر الدراسات الأدبيّة والنّقديّة المعاصرة،
جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2024/01/05 تاريخ القبول: 2024/05/26 تاريخ النشر: 2024/06/02

ملخص:
يهدف البحث إلى بيان إمكانيّة استثمار المنهج الوظيفي في معالجة ظواهر نحويّة في اللّغة العربيّة انطلاقا من التّقعيد العلمي إلى تحقيق الإجراء العملي، وخصّصنا ظاهرة تقديم وتأخير المفعول به الّتي أوْلى لها أحمد المتوكّل أهمية في نظريته الوظيفيّة استنادا إلى نتائج فرضيّته القائمة على البحث عن وظيفة العنصر (س) الّذي يتوسّط بين الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة العربيّة، واستنتاجه لمجموعة من القضايا النّحويّة تشمل ظاهرة التقديم والتأخير للمفعول به، ومن خلالها تمّ استنباط مجموعة أحكام تتعلّق بهذه الظّاهرة النّحويّة، والّتي يمكن استثمارها في ميدان التّعليم خاصّة.
ومن أهم ماخَلُصْنَا إليه؛ أنّ أصل الجملة في اللغة العربيّة تترتب وفق نظام الفعل فالفاعل فالمفعول، وقد يحدث تغيير لأغراض تداوليّة فيتقدّم المكون المفعول على الفعل، أو يتوسّط موقعا بين الفعل والفاعل حين تسند إليه إحدى الوظيفتين التّداوليتين"بؤرة المقابلة و المحور" أو أحد أسماء الاستفهام، وقد يتقدّم على الفاعل حين يفوقه الفاعل من حيث التعقيد المقولي، ويتأخّر على الفاعل حين يكون أبسط مقوليا أو تسند إليه وظيفة "البؤرة الجديد".
كلمات مفتاحيّة: المنهج الوظيفي، النّحو العربي، التّقعيد العلمي، الإجراء العملي، المفعول به.

Abstract:
This article seeks to demonstrate the feasibility of using the functional approach in treating grammatical aspects in the Arabic language, commencing from establishing grammar rules and arriving at the practical procedure. It also discusses the theory of displacing the object backward and forward, highlighted in Ahmed Al Moutawakil's
functional theory, with reference to the results of his hypothesis based on the search for the function of the element 'C' found as a mediator between the Verb and the Subject in
an Arabic phrasal verb. Additionally, it addresses several grammatical issues, including
the backward and forward displacement of the object, which led to the conclusion of a number of rules related to this grammatical aspect. Importantly, this approach can be particularly beneficial in the educational field.
In conclusion, The Arabic sentence is mainly structured according to the order (verb, subject and object), and a change in this order can be occurred according to pragmatic purposes: the object can precede the verb or be placed between the verb

and the subject (when it has one of two functions: contrastive centre or interrogative). It can precede the subject if the subject is more complicated and be placed after it if the subject is simple.
Key words: Functional method, Arabic grammar, scientific establishment of rules, the practical procedure, Object.

1. مقدّمة:

اهتمّت نظريّة النّحو الوظيفي الّتي أرسى أسسها اللّساني سيمون ديك/ Simon Dik بدراسة أنحاء اللّغات البشريّة، واتّجهت في دراستها اتّجاها وظيفيّا، وتعتبر من أهمّ النّظريّات الحديثة التي اعتمدت منهجا علميّا يسعى إلى دراسة اللّغة وظيفيّا؛ كونها وسيلة تتيح لمستعمليها تحقيق وظيفة التّواصل. وقد اعتمد المتوكّل الإطار النّظري لهذه النّظريّة ونقله إلى المناخ العربي مُسْتَلْهِمًا معطيات النّحو الوظيفي في إعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي بصيغة جديدة، وذلك من خلال محاولة تطبيقه على اللغة العربيّة بغية تطوير نحوها وفق إجراءات نظريّة ومفاهيميّة تجمع بين بنية اللّغة العربيّة من حيث هي نسق واستعمالاتها في سيّاقات تواصليّة مختلفة.

وقد عالج المتوكّل العديد من القضايا المتعلّقة بعلوم لغتنا العربيّة؛ نحواً وبلاغة وأدبا وغيرها...، ومن هذه القضايا الّتي تناولها ظاهرة التّقديم والتّأخير الّتي تَحْدُثُ في تراكيب الجملة الفعليّة للّغة العربيّة عموما، ونخصّ بالذّكر ـ هاهنا ـ تقديم وتأخير المفعول به. ولعلّ هذه الظاهرة الّتي عالجها المتوكّل، تعدّ من المعارف النّظرية الّتي يمكن الاستفادة منها والانتفاع منها من خلال تحويل هذه المعرفة النّظريّة إلى معرفة إجرائيّة عمليّة قابلة للتطبيق في ميدان التّعليم، وهذا ما يستوقفنا حول هذه الفكرة لطرح الإشكالية التّالية: **كيف يمكن استثمار المنهج الوظيفي انطلاقا من التقعيد العلمي إلى الإجراء العملي في النّحو العربي في معالجة ظاهرة التقديم والتّأخير للمفعول به؟**

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة، اعتمدنا على المنهج الوصفي القائم على التّحليل والاستقراء لمعطيات البحث، وهو الملائم لتتبّع ظاهرة تقديم وتأخير المفعول به من التّقعيد العلمي إلى الإجراء العملي لها؛ من حيث هي معرفة قابلة للتّعليم.

ويهدف البحث إلى استنتاج مجموعة من ضوابط تقديم وتأخير المفعول به باعتبارها إحدى الظواهر التّي تمّ تناولها في التّقعيد العلمي الحديث لنظريّة النّحو الوظيفي العربي لمحاولة استنباط بعض أحكام هذه الظاهرة الّتي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها عمليّا في التّعليم.

2ـ التّأسيس النّظري العلمي لتحليل اللغة وظيفيّا:

2ـ 1ـ الإطار المعرفي للمنهج الوظيفي في نظريّة النّحو الوظيفي:

نعني بالمنهج الوظيفي العلمي[1] المنهج المتّبع في نظرية النحو الوظيفي لتحليل اللغة وظيفيا، والّتي أسّس قواعدها سيمون ديك/ Simon Dik باعتبارها أحدث النّظريات اللسانيّة ظهورا ممّا أتاح لها الاطّلاع على سابقاتها والاستفادة منها وتجاوز ثغراتها محددة بذلك معالمها النّظريّة وأسسها من منابع ومشارب مختلفة؛ حيث استفادت من بعض المفاهيم ذات **الأصول الفلسفيّة** لتحليل المستويات اللغويّة وظيفيا؛ كمفهوم العالم الممكن، ومفهوم الاحتمالية اللّسانيّة، ومنهج تحليل اللغة من منظور الفلسفة التحليلية[2].

واستفادت نظريّة النّحو الوظيفي أيضا من مختلف **النّظريّات اللّسانيّة الحديثة** ذات التّوجه الوظيفي في تحليلها للغة الطّبيعية؛ فـهي محاولة لصهر بعضٍ من مقترحات نظريات لغويّة؛ كالنّحو العلاقي، ونحو الأحوال، والوظيفية والنّظريّة النّسقيّة وغيرها... [3]. وبالحديث عن النّحو الوظيفي عند اللّسانيين العرب، فإنّ خير من يمثّله أحمد المتوكّل الّذي استفاد في أبحاثه من معطيات نظريّة سيمون ديك و**التّراث اللغوي العربي القديم، ممّا** جعله يساهم بشكل غير مباشر في بناء نظريّة النّحو الوظيفي وتطعيم بعض مفاهيمه عن طريق إعادة قراءته، وعقد حوار بينه وبين اللّسانيّات الحديثة[4]، وتوظيف المنهج الوظيفي في معالجة كثير من القضايا في اللغة العربيّة.

2ـ 2. مبادئ النّحو الوظيفي في التّحليل اللّغوي:

يرتكز النّحو الوظيفي في منهجه العلمي على مجموعة من الأسس والمبادئ التّي تبيّن طريقة اشتغاله على اللّغات الطبيعيّة، وتبرز خصوصيّاته فيما يلي:

✓ يتميز المنهج الوظيفي بأنّه منهج علمي انتهجه سيمون ديك في وصفه وتحليله للّغة الطّبيعيّة وفق نظريّته النّحويّة؛ والذي ينظر من خلاله لهذه اللّغة الطبيعيّة على أنها أداة للتّواصل بين المتخاطبين، مركّزا في ذلك على" القدرة التّواصليّة" لدى مستعملي هذه اللغة، ويَسْتَنِدُ هذا المنهج الوظيفي على مجموعة أسس، وهي:

✓ الوظيفة الأساسيّة للغات الطبيعيّة هيّ وظيفة التّواصل بين المتخاطبين.

✓ موضوع الدّرس اللّساني هو وصف وتفسير "القدرة التواصليّة" للمتكلم/ المخاطب.

✓ النّحو الوظيفي نظريّة للتركيب والدّلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداوليّة.

✓ يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيق ثلاث كفايات: كفاية نفسيّة، كفاية تداولية، كفاية نمطية.

✓ تتكوّن بنية نظرية النحو الوظيفي المقترحة من ثلاث مستويات تمثيلية [5]. وتتمثّل هذه المستويات التّمثيليّة في الآتي:

_ مستوى تمثيل الوظائف الدّلاليّة كوظيفة المنفذ، ووظيفة المتقبل، ووظيفة المستقبل، والزّمان، والمكان، ووظيفة المستفيد، وهي وظائف دلاليّة تحملها محلاّت الحدود، وتُفهم من الواقعة الدّال عليها المحمول، وللمحمول قيود الانتقاء يفرضها بالنسبة لمحلاّت حدوده[6]. نحو: قدّمَ محمّدٌ هديّةً لأم الخيرِ؛ فمحمدٌ منفذ، وهديّةً متقبل لقدّم، ولأم الخير مستفيد.

ولتوضيح الأطر الحملية نضرب مثالا آخر: أكل محمّد التفاحة، فالفعل (أكل) يمثّل المحمول في هذه الجملة، و(محمّد، والتفاحة) تمثّل حدود موضوعاته، وهما حدّان يشاركان في واقعة الأكل، و أُسندت للحمل وظيفتان دلاليّتان(منفّذ: محمد)(متقبّل: التفاحة). وهذا الإطار يسمّى الإطار الحملي التّووي يكتفي بحدود الموضوعات، وإذا أضيف له حدود لواحق يسمّى الإطار الحملي الموسّع، ويكون الإطار الحملي للجملة (أكل محمد التفاحة) كالآتي: ف، (س1: منف)، (س2: متق)، و يمكن أن نضيف لها الحدود اللّواحق؛ كالزّمان والمكان...إلخ[7]. نحو: أكل: ف، محمد: منف، التفاحة: متق، في الحديقة: زم.

_ مستوى تمثيل الوظائف التركيبية؛ وهي وظيفتان فقط هما؛ وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول. وقد تمّ استبدال مصطلح "الوظائف التّركيبيّة" بمصطلح "الوظائف الوجهيّة"، وهي الوظائف الّتي تسند إلى الحدود انطلاقا من "الوجهة" التي يبدأ منها المتكلّم لتقديم مضمون خطابه للواقعة التي يحتويها الخطاب بالتّحديد. وتحدّد الوجهة المنطلق منها وفق منظورين اثنين؛ منظور رئيسي تُسند إليه وظيفة الفاعل، ومنظور ثانوي تُسند إليه وظيفة المفعول[8].

ومن هذا المنطلق فالفاعل هو الّذي تُسند وظيفته إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرّئيسي للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل، والمفعول هو الّذي تُسند وظيفته إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانوي للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل[9].

_ مستوى تمثيل الوظائف التداولية؛ على المستوى الدّاخلي؛ اثنتان، وهما المحور، والبؤرة، وعلى المستوى الخارجي؛ ثلاث وظائف، وهي المبتدأ، والذيل، والمنادى. وهي وظائف تُسند إلى مكوّنات الجملة بمقتضى العلاقة الّتي تربط بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة[10].

✓ وتشتقّ الجملة عن طريق بناء بنيات ثلاث متتابعة، وهي: البنية الحملية، والبنية الوظيفيّة، والبنية المكوّنيّة، وهذه البنى يتمّ بنائها عن طريق ثلاث أنواع من القواعد وهي: قواعد" الأساس"، وقواعد" إسناد الوظائف"، وقواعد" التعبير".

✓ وتشتمل قواعد الأساس على قواعد المعجم، وقواعد تكوين المحمولات والحدود؛ حيث تهتم قواعد المعجم بإعطاء المحمولات والحدود الأصول، وتهتم بقواعد تكوين المحمولات والحدود المشتقة، ويمثل للمحمولات أصولًا أو مشتقّة في شكل أطر حملية، وهي التي تحدد المحمول ومقولته التركيبية (اسم صفةِ فعل مثلا...) وموضوعاته وقيود الانتقاء التي يشترطها فيها[11].

✓البنية الحمليّة تشكّل دخلا لقواعد إسناد الوظائف، التي يتم بواسطتها الانتقال من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية[12].

الوظائف التداوليّة لوصف اللغات الطبيعيّة تشمل خمس وظائف؛ وهي:

✓ وظيفتان داخليّتان بالنسبة للحمل وهما المحور والبؤرة (تشمل من حيث النوع: بؤرة جديد وبؤرة مقابلة، ومن حيث مجال التبئير تشمل: بؤرة المكون وبؤرة الحمل)، وثلاث وظائف خارجيّة هي المبتدأ والذّيل والمنادى (وظيفة المنادى اقترحها المتوكل لوصف اللغة العربيّة خاصة و اللغات الطبيعيّة عامة)[13].

✓الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) تَرْتَكِنُ إلى الحمل، وتردفها الوظائف التداولية (المنفذ والمتقبل والمستقبل...)[14]. نحو: المقالَ أنجزَ الطّالبُ؛ فالمقالَ تركيبيا يشغل وظيفة مفعول، أما تداوليا فيشغل وظيفة بؤرة، وأنجزَ يشتغل وظيفة حمل، والطّالبُ تركيبيا يشغل وظيفة فاعل، أما تداوليا فيشغل وظيفة منفذ.

✓ وتضمّ قواعد التّعبير مجموعة من القواعد؛ وهي: قواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد إدماج مخصّصات الحدود (نحو إدماج أداة التّعريف)، والقواعد المرتبطة بصيغة المحمول (بناء الفاعل/ بناء المفعول)، وقواعد الموقعة؛ الّتي تتركب المكونات على أساسها داخل الجملة، وقواعد إسناد النّبر والتّنغيم[15].

3ـ ظاهرة تقديم وتأخير المفعول به في النّحو العربي:

أُثيرت ظاهرة التّقديم والتّأخير عند النّحاة والبلاغيين قديما، فقد تناولها سيبويه في "الكتاب" لأغراض تركيبيّة نحويّة، وعقّب عليه الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" لأغراض بلاغيّة، وتناولها المحدثون؛ ومن بينهم المتوكّل في نظريّة النّحو الوظيفي.

3 ـ1 ـ الأغراض الوظيفيّة لتّقديم وتأخير المفعول به من منظور نحويّ بلاغيّ في التراث العربي:

اهتمّ العرب منذ القديم بضرورة فهم مقاصد المتكلمين لغرض فهم الحديث اللغوي، وهذا ما يتّفق حوله علم النّحو وعلم البلاغة؛ إذ يشتركان في باب المعاني الذي أصبح يهتمّ بالمعنى البلاغي للكلام العربي بعدما كان بابا من أبواب علم النّحو، ومن هذا الباب فقد تمّ تناول العديد من الظّواهر المشتركة بين هذين العلمين، ومنها ظاهرة التّقديم والتّأخير للمفعول به التّي عرض لها سيبويه في باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول؛ قائلا:"... ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. فعبدُ الله ارتفع...، وانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل. فإن قدّمت المفعولَ وأخّرت الفاعل جرى اللّفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تشغلَ الفعلَ بأوّلَ منه وإن كان مؤخّرًا في اللّفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللّفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربيّ جيّد كثير، كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهمُّ لهم وهُم ببيانه أعنَى، إن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم؛"[16] وهذا يبيّن رأي سيبويه في الغرض من التّقديم والتّأخير؛ إنّما هو العناية بالمقّدم والاهتمام به، وقد خالفه فيه بعض معاصريه ومن جاؤوا بعده؛ ومنهم عبد القاهر الجرجاني وكثير من المحدثين؛ كأحمد المتوكل الّذي أخذ بآراء الجرجاني باعتباره من أوائل من كشف عن الأسرار البلاغيّة ذات المنحى التّداولي لهذه الظاهرة.

وقد أشار الجرجاني إلى أنّ فوائد التّقديم والتّأخير لا تقتصر على" العناية والاهتمام بالمقدّم"؛ وإنّما هي كثيرة ومتعدّدة؛ فهي تزيد من حسن وبهاء القول بالإضافة للأسباب اللغوية التي تفرضها طبيعة المعاني المُخوَّل لها بتحويل اللّفظ من مكان إلى آخر يتطلّبه السّياق. وقد بيّن مواضع التّقديم والتّأخير عامة بما فيها المفعول به، وبيّن أنّ النحويين؛ كسيبويه صاحب "الكتاب" قد حصروا أغراض" التّقديم والتّأخير في حلقة ضيّقة، وهي" العناية والاهتمام"، ولم يفسّروا وجه العناية والاهتمام في المعنى الذي قُدّم في موضع ما من الكلام[17]. مع أنّه لم يكلّف نفسه هو الآخر بالبحث عن أغراض جديدة، كما أنّه تتبّع روافد التّقديم والتّأخير الّتي تناولها النّحاة في جانبها النّحوي، فاتّجه في دراسته نحو جانب المعنى ومعنى المعنى، وقد تمثّلت عنده هذه الرّوافد في " الاستفهام"، و"النّفي"، و"الخبر"، و"التكرة"[18]. أمّا أحمد المتوكل؛ فقد عالج هذه الظّاهرة بصيغة جديدة في تنظيره للنحو الوظيفي العربي.

3 ـ2 ـ ظاهرة التّقديم والتّأخير عند أحمد المتوكّل:

تمثّل نظريّة النّحو الوظيفي العربي في النّظريّة التي يقوم أساس البحث فيها على الوظيفة التّواصليّة، وقد سمّاها أحمد المتوكّل "النّظريّة الوظيفيّة المثلى"؛ لأنها تجمع بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة، وأهمّها نظريّة النّحو الوظيفي، وعلى هذا الأساس يتمّ معالجة الكثير من ظواهر اللغة العربيّة؛ سواء أكانت فصحى أو دوارج من خلال وصف بنية اللغات على مستواها الصّرفي والتّركيبي والصّوتي وتطوّرها، إضافة إلى جعل وظيفة التّواصل؛ مبدأً عامًّا تعتمد عليه في بحث إشكالات التّنظير الكبرى؛ كاكتساب اللغة، والكليّات اللغويّة[19].

واستنادا إلى هذه النظريّة، قام المتوكّل بدراسة نحو العربيّة وفق المنهج الوظيفي، مستحضرًا أهم الأفكار الوظيفيّة؛ المتمثّلة في الظّواهر والمفاهيم اللغويّة؛ الّتي تم معالجتها في كتب النّحو العربي، والبلاغة، وفقه اللغة، والتّفسير وغيرها...؛ محاولا تجديد قراءة التّراث اللّغوي العربي القديم وفق معطيات نظرية النّحو الوظيفي الحديث من خلال عقد الحوار بينهما لتحقيق هدفين، وهما:

- إغناء النّحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يتطلّبها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربيّة خاصّة، دون أن يمسّ اقتراض هذه التّحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجيّة المعتمدة في النّحو الوظيفي ولا ببنية النّحو المقترحة.
- تهذيب مجموعة من الأوصاف المقترحة في النّحو العربي أو البلاغة العربيّة بالنّسبة لوظيفة "المبتدأ"، ووظيفة "البدل والتّابع"، وظواهر" التّخصيص"، و"الحصر"، و" التوكيد"، و" العناية والاهتمام"، و" التّقديم والتّأخير" وغيرها[20].

ويمكن الاستفادة من المعالجة النّظرية لموضوع التّقديم والتّأخير في نظريّة النّحو الوظيفي، ونجدها مبثوثة في مؤلّفات أحمد المتوكّل؛ منها كتاب"الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة"، وكتاب"من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة ـ الوظيفة المفعول في اللغة العربيّة-"، وكتاب "دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي"، وفي هذا الأخير خصّص في المحور الأوّل دراسة، وفيها اقترح تحليلا وفق فرضيّته الّتي ترى أنّ المكون الذي يتوسط بين الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة العربيّة هو مكوّن محور[21].

وهذا ما نسعى إلى تبسيطه وفق الضوابط التي اقترحها أحمد المتوكّل لهذه الدّراسة فيما يأتي:

تتشكّل الجملة الفعليّة في اللغة العربيّة من حيث البنية الرتبيّة؛ أي المواقع الإعرابية لمكونات الجملة التي تحدّدها الوظائف التركيبيّة المتمثلة في؛ الفاعل، والمفعول، كالآتي: ف فا (مف) (ص)؛ حيث تشير هذه الرموز حسب البنية الرتبية إلى موقع الفعل، فموقع الفاعل، ويليه مباشرة موقع المفعول على التوالي، بينما يرمز(ص) إلى موقع المكوّنات غير التركيبيّة؛ أي المكوّنات التي ليس لها وظيفة تركيبيّة، ولا وظيفة تداوليّة تسمح بموقعها في مØ، فلا تكون هذه المكونات فاعلا أو مفعولا[22]. نحو: ف: شرب/ فا: محمد/ مف: القهوة/ (ص): في الفنجان.

تبنّى المتوكّل هذه البنية الرّتبية للجملة الفعليّة للّغة العربيّة، واقترح أن يضيف ثلاثة مواقع خارجية في إطار حمل الجملة يحتلّها المنادى (م4) و المبتدأ(م2) والذيل (البدل)(م3)، واضافة موقعين داخليين؛ يكون الموقع الأوّل لأداة من الأدوات الّتي تتصدّر الحمل(الجملة) كأدوات الاستفهام(هل، الهمزة)،و(إنّ)..، والموقع الدّاخلي الثاني للمكوّن الذي أُسندت إليه؛ إمّا إحدى الوظيفتين التّداوليّتين البؤرة أو المحور، وإمّا اسم استفهام. وبالتالي تكون البنية الموقعيّة الّتي على أساسها تترتب مكونات الجملة الفعليّة في اللغة العربية؛ كالآتي: م4م2م1مØ ف (مف) (ص)، م3؛ فتترتّب هذه المكوّنات على التّوالي: موقع المنادى(م4)، موقع المبتدأ (م2)، موقع الأدوات الّتي تحتلّ الصّدارة (م1)، موقع المحور(مØ)، الفعل (ف)، المفعول (مف)، المكونات غير التركيبية (ص) وهي المكونات الحاملة للأدوار الدّلاليّة، م3: الذّيل أو البدل[23].

ونمثّل للمفعول والمكوّنات الحاملة للأدوار الدّلاليّة؛ كالزّمان، والمكان، والحال، والعلّة، والمصاحبة كالآتي:

ـ أكل **التفاحة** محمد. / ـ سافر **اليوم** محمّد. / ـ عاد **من تونس** محمد./ ـ جاء **مسرعا** محمد/ ـ بكى **شوقا لأبيه** محمد./ سار **والبحر** محمد. وقد بيّن المتوكّل في البنية الرتبيّة للجملة الفعليّة للغة العربيّة أنّه يمكن أن يتقدّم المفعول أو أحد المكونات الحاملة للأدوار الدّلاليّة (السابقة الذّكر؛ الزمان، والمكان، والحال، والعلّة، والمصاحبة...)؛ أي أنّه يمكن الفصل بين الفعل وفاعله بأحد هذه المكوّنات، أو المفعول في حال تقديمه على فاعله، والأصل في الجملة الفعليّة العربيّة أن تبتدئ بالفعل فالفاعل فالمفعول على التوالي[24].

بناءً على النّظريّات اللغويّة لسيمون ديك والفاسي الفهري والجرجاني، انطلق المتوكّل لوصف بنيات المكون المفعول أو إحدى المكوّنات التي لا وظيفة لها؛ والمتمثّلة في المكوّنات التي تؤدي الأدوار الدّلاليّة؛ من ثلاثة تحليلات

وفق المقترحات التّاليّة: 1ـ اقترح سيمون ديك في إطار نظريّة النّحو الوظيفي، أنّ بنية الجملة الفعليّة الّتي يلي فيها المفعول الفعل ويتقدّم عن فاعله يتمّ تحليلها باعتبار أنّ المكوّن الّذي يقع بعد مكوّن المفعول ذيل، وأنّ الفاعل هو الضّمير المتّصل بالفعل. نحو: را جعت الدّرس البارحة/ [ف ــ ضمير1 (فا) مف]، ذيل1.أي (ف: رَاجَعْ، فا: الضمير المتصل (تاء التّأنيث)، مف: الدّرس، ذيل: البارحة).

2ـ اقترح عبد القادر الفاسي الفهري في إطار أبحاثه التّنظيريّة للغة العربيّة، أنّ التّقديم داخل الجملة ينتج عن "قاعدة خفق"، وهذا التّقديم لا يتسبّب في تغيير منطق الجملة، بل تحافظ الجملة على بنيتها المنطقيّة، بينما يؤثّر التّصدير على البنية المنطقيّة للجملة؛ أي أن مكوّن الصّدارة يؤثّر في الجملة بخلاف مكوّن التّقديم؛ كتقديم المفعول على الفاعل[25].

3ـ عرض عبد القادر الجرجاني بالحديث عن الفرق بين الجملة التي يتقدّم فيها المفعول على الفاعل، والجملة الّتي يتقدّم فيها الفاعل على المفعول ممثّلا للصّنفين من الجملتين كالآتي:

1ـ قتل الخارجيَّ زيدٌ./ 2ـ قتل زيدٌ الخارجيَّ. ففي الجملة الأولى يفيد تقديم المفعول عن الفاعل غرض الاهتمام بالمقدّم؛ أي أنّ المفعول يحتلّ المرتبة الوسط بين الفعل والفاعل، فيتقدّم على الفاعل لأمر يهمّ المخاطَب، ويدلّ في هذه الحالة مكوّن المفعول على (من) يهمّ المخاطَب أمره؛ أي المكوّن المفعول هو الّذي تستند إليه الوظيفة التّداوليّة، وهي المحور؛ و بالتّالي فسبب تقديم المفعول هو كونه مِحورَ الاهتمام في الجملة الفعليّة[26].

ومن خلال هذه الاقتراحات؛ قام المتوكّل بتسميّة هذه الفرضيّات الّتي انطلقت منها التّحليلات الثلاثة السّابقة على التّوالي؛"فرضيّة الذّيل" لسيمون ديك، و"فرضيّة الخفق" للفاسي الفهري، و"فرضيّة المحور" لعبد القاهر الجرجاني، وهي كالآتي:

أ ـ فرضيّة الذّيل: المعلوم أنّ في النّحو الوظيفي وظيفتان تركيبيّتان، وهما " الفاعل" و"المفعول" في إطار الوجهة التي يتم الانطلاق منها في تقديم الواقعة (عمل، أو حدث، أو وضع، أو حالة) الّتي يشير إليها الحمل. والمكوّن المشكّل للمنظور الرّئيسي للوجهة يؤدّي وظيفة الفاعل، بينما المكوّن المشكّل للمنظور الثانوي يؤدّي وظيفة المفعول؛ نحو: شرب محمد الماء، حيث المكوّن (محمد) يؤدّي وظيفة الفاعل؛ فهو يشكّل" المنظور الرّئيسي" للوجهة الّتي تمّ الانطلاق منها في تقديم الواقعة (شُرب محمد للماء)، والمكوّن (الماء) أدّى وظيفة المفعول بصفته يشكّل "المنظور الثّانوي" للوجهة[27].

ـ ويعرّف سيمون ديك الفاعل والمفعول بناءً على مفهوم" الوجهة" ؛ على أنّ الفاعل يمثّل منظورا رئيسيا للوجهة بينما يمثّل المفعول منظورا ثانويّا لها؛ باعتبار أنّ أغلب اللغات الطبيعيّة يكون فيها الفاعل أسبق من المفعول من حيث الرتبة في الجملة الفعليّة بغضّ النّظر عن بنيتها الرتبيّة إن تشكّلت على نحو من الأنحاء؛ (ف فا مف)، أو (فا ف مف)، أو (فا مف ف). وهذا لا يعني أن كلّ اللغات الطبيعيّة تُصاغ بنيتها الرُّتبيّة على هذه الأنحاء فقط؛ بل هناك صنف من اللّغات الطبيعيّة الّتي يتقدّم فيها المفعول على الفاعل؛ كاللّغة العربيّة مثلا، وتكون بنيتها الرتبية، كالآتي:

ـ **ف مف فا.** وهذا الصّنف من اللّغات في غالب الحالات يكون فيها الفاعل " ذيلا"؛ لأنّ الفاعل " يُحَاوِلُ" الضّمير ـ الفاعل ـ المتّصل بالفعل فيدلّ على العلاقة القائمة بين الفعل وفاعله؛ أي أنّه يقوم بعمليّة الرّبط الإحالي بين الفعل والفاعل عن طريق الضّمير، وبالتالي فإنّ البنية (ف مف فا) هي بنية ذيليّة من قبيل: [ف ــ ضمير1 (فا) مف]، ذيل1. نحو: تغيّبن اليومَ، الطّالباتُ. وتشكّل البنية الذّيلية كما يلي: ف: تغيّبْ، فا: ن (الضمير الفاعل المتصل بالفعل)، وهو منفذ، اليومَ: (م ز) مكون الزمان المسندة إليه تداوليا؛ وظيفة" البؤرة جديد"، الطالبات: ذيل1، ويمكن الاستغناء عن الذيل (الطالبات)؛ لأنّ تخلف الذّيل لا يُخلّ بتمام الجملة[28].

ـ ميّز المتوكّل بعد الفاسي الفهري بين نوعين من اللّواصق؛ أحدهما عبارة عن ضمير يلتصق بالفعل؛ أي ضمير متّصل بالفعل كتاء التّأنيث، وأخرى عبارة عن ضمائر وأيضا علامات مطابقة كالضّمير المستتر[29]، وهذا النوع الأخير من اللّواصق تَرد فيه اللاّصقتان؛ علامتي مطابقة في الجمل البسيطة؛ نحو: 1ـ خالد نجح./ 2ـ هند تزوّجت.

نلاحظ من خلال النّظر إلى الجملتين السّابقتين؛ أنّ اللّاصقتين عبارة عن فاعلين يحيلان إلى المبتدأ (خالد، وهند)؛ ففي الجملة الأولى نجد المبتدأ: خالد، وخبر المبتدأ هو الجملة الفعليّة" نجح" المكوّنة من الفعل: نجح، والفاعل ضمير مستتر يطابق الفعل؛ فهو منفذ محور، أسندت إليه تداوليا؛ وظيفة "بؤرة جديد"؛ لأنّ الخبر الجديد في الجملة

هو النّجاح أسند إلى المبتدأ خالد. وفي الجملة الثّانية الشيءُ نَفْسُهُ؛ نجد الفاعل عبارة عن الضّمير- الفاعل - المتصل بالفعل (تاء التّأنيث)، ويحيل إلى المبتدأ هند مسندة إليه وظيفة "بؤرة جديدة".

نستخلص أنّ "فرضيّة الذّيل" تنطبق على الجمل التّي يتوسّط بين الفاعل والفعل مكوّن آخر؛ كالمفعول أو أحد المكونات الحاملة للأدوار الدّلاليّة (الزمان، والمكان، والحال، والعلّة، والمصاحبة...) التّي تنتمي إلى نمط البنيات المذيلة، ولا تنتمي إلى بنيات فعليّة بسيطة.

ب - فرضيّة الخفق: اقترح الفاسي الفهري في إطار هذه الفرضيّة تحليل الجمل الفعليّة الّتي يتقدّم فيها المفعول على الفاعل على أساس أنّ هذا الصّنف من التّقديم، عبارة عن عمليّة" خفق" تعيد ترتيب المكوّنات في مواقعها، دون أن تلحق تغييرا في المعنى العام للجملة. نحو: ضرب الولدَ زيدٌ؛ حيث يتمّ تحويل هذه الجملة عن طريق" قواعد أسلوبيّة" في المستوى الصّوتي فقط، ولا يظهر الأثر في البنية المنطقيّة؛ لأنّ عمليّة الخفق هذه توصف في إطار نموذج" النّحو المعجمي الوظيفي" بواسطة "قواعد مركّبية"[30].

والمثال على ما سبق؛ من قبيل الجملة: ضرب زيدٌ الولدَ الّتي تنتج لنا الجملة: ضربَ الولدَ زيدٌ، ونجد الفاسي الفهري يميّز فيما ذهب إليه النّحويون والبلاغيون العرب القدماء بين صنفين من التّقديم؛ الأوّل: تقديم بعد الفعل. نحو: سأل **محمّدا** زيد؛

والصّنف الثّاني: تقديم قبل الفعل، بحيث ينتج عنه جمل. من قبيل: **أزيدًا** تسأل؟ وقد نتج هاذان الصّنفان من التّقديم عن تطبيق صنفين مختلفين من القواعد على التوالي؛ قاعدة خفق وقاعدة "موضعة"؛ أي أنّ بنياتَ هاتان الجملتان (البنية المكونية والوظيفية والمنطقيّة) مختلفة باختلاف خصائصها، وهي تتصرّف بالنسبة لمجال الاستفهام تصرفا مختلفا بالنسبة لمجال النّفي[31].

من خلال ما سبق يمكن التسليم بالآتي:

- البنيات التي تفصل بين الفعل والفاعل؛ كالمفعول أو غيره، تشكّل بنياتٍ بسيطةً فعلا على خلاف ما تشير به " فرضيّة الذّيل" التي أشرنا سابقا بعدم ورودها في اللغة العربيّة. وتختلف هذه البِنيات عن الّتي يقدّم فيها المفعول أو غيره عن الفعل. كما لا تؤثّر المكوّنات التي تأتي بعد الفعل - كتقديم المفعول أو غيره - على الفاعل في البنية الدلاليّة للجملة. مثل: شرب العصيرَ زيدٌ، وشرب زيدٌ العصير؛ أي أنّ الفاعل يبقى فاعلا سواءً تقدّم عليه المفعول أو غيره أم تأخر عليه، والفاعل في كلا الجملتين؛ هو (خالد) وإن تقدّم عليه المفعول.[32]

- وقد ميّز المتوكّل بين البنية الدّلاليّة و"البنية الإخباريّة" للجملة التي تحدّد العلاقات الموجودة بين مكوّنات الجملة، والتي يقتضيها "المقام"؛ كعلاقة" المحور"، وعلاقة "البؤرة"؛ فهما يتّحدان من حيث البنية الدّلاليّة ويختلفان من حيث البنية الإخباريّة، وإن تضمّنتا نفس العلاقات الدّلاليّة، والتّركيبيّة لكنّهما لا تتضمّنان العلاقات الإخباريّة نفسها[33]؛ كأن نقول: قطف محمّدٌ الوردةَ، جوابا للسّؤال: ماذا قطف محمّد؟ ولو سألنا: من قطف الوردة؟ لكان الجواب: قطف الوردةَ محمّدٌ.

ونلاحظ في كلا الإجابتين أنّ المكوّنين (محمّدٌ) و(الوردةَ) يحملان الدّوران الدّلاليان نفسها (منفّذ ومتقبل)، ويحملان الوظيفتان التركيبيّتان نفسها (فاعل ومفعول)، ولكنّهما اختلفا في وظيفتيهما التّداوليّتين (محور، وبؤرة جديد)؛أي أنّ حمولة المعلومات الواردة في الجملتين صنفين اثنين؛ معلومات" معطاة" أو "قديمة" يتقاسم معرفتها كلاّ من المتخاطبين، ومعلومات "جديدة" بالنّسبة للمخاطب ويخبره المتكلّم بها، ومنه فالمفعول (أو غيره) يختلف وضعه الإخباري حين يأتي بعد الفعل عن وضعه حين يتقدّم عليه؛ فلمّا يتقدّم المفعول (أو غيره) على الفعل يحمل الوظيفة التّداوليّة " المحور".

ج - فرضيّة المحور:

وصف الجرجاني ظاهرة التقديم والتّأخير في اللغة العربيّة، وأشار إلى أنّ هذه الظّاهرة على قسمين: قسم يكون تقديم الشّيء مفيد في بعض الكلام، وقسم يكون فيه التّقديم غير مفيد في بعض الكلام، وضرب الجرجاني مثلا في تقديم المفعول على الفعل في كثير من الكلام يكون لفائدة لا تحصل في تأخيرها[34].

وقد خالفه المتوكّل فيما ذهب إليه بأنّ هناك تقديما " مفيدا" يحمل دلالة، وتقديما " غير مفيد"، ورأى أنّ تقديم الشيء يحمل دلالة بالضرورة معلّلا لذلك بأمرين فيما يلي:

ـ ترتيب المكوّنات داخل الجملة مسند إلى حكم دلالي؛ أي أنّ له وظيفة إخباريّة. فتقديم المفعول أو غيره على الفاعل في المثال: قطف الوردة محمد، فهو مستصاغ من السّؤال: من قطف الوردة؟ فتكون الجملة إخباريّة كما بيّنت فرضية الخفق فيما يتعلّق بالتّمييز بين " البنية الدّلاليّة" و"البنية الإخباريّة" للجملة.

ـ التّقديم لا يتضمّن قواعد تقديم "نحويّة" و"أسلوبيّة" (باستثناء التّقديم الّذي تقتضيه الضّرورة الشّعريّة؛ كـ" الإيقاع" في النّصوص الشّعريّة)[35].

ويعلّل الجرجاني ظاهرة التّقديم والتّأخير؛ فيما يتعلّق بالرتبة المواليّة بعد الفعل سواءً احتلّها الفاعل أو احتلها المفعول؛ أي تقديم الفاعل أو المفعول بعد الفعل يكون لغرض " العناية والاهتمام، وفسّر هذا المفهوم عند النّحاة العرب القدامى ممثّلا بقول صاحب الكتاب؛ أي سيبويه، وهو يفسر مثال تقديم الفاعل بعد الفعل وتقديم المفعول على الفاعل بغرض **الإخبار**؛ أي العناية بالمقدَّم " الخارجيَّ" في المثال: " قتل الخارجيَّ زيد" ولا يقال" قتل زيدٌ الخارجيَّ"[36].

وقد وافق المتوكّل منطلق الجرجاني في وصفه لظاهرة التّقديم والتّأخير في اللّغة العربيّة، واعتبر مبدأه في الوصف للظاهرة سليما إلاّ أنّه يحتاج إلى توضيحين، وهما:

ـ البنيات التي تفصل بين الفعل والفاعل؛ كالمفعول أو غيره، تشكّل بنياتٍ بسيطةً فعلا على خلاف ما تشير به " فرضيّة الذّيل" التي أشرنا سابقا بعدم ورودها في اللغة العربيّة. وتختلف هذه البنيات عن الّتي يقدّم فيها المفعول أو غيره عن الفعل. كما لا تؤثّر المكوّنات التي تأتي بعد الفعل ـ كتقديم المفعول أو غيره ـ على الفاعل في البنية الدلاليّة للجملة. مثل: شرب العصيرَ زيدٌ، وشرب زيدٌ العصير؛ أي أنّ الفاعل يبقى فاعلا سواءً تقدّم عليه المفعول أو غيره أم تأخر عليه، والفاعل في كلا الجملتين؛ هو (خالد) وإن تقدّم عليه المفعول[37].

ـ يعدّ المتوكّل تعليل الجرجاني لغرض تقديم المفعول على الفاعل بمفهوم " العناية والاهتمام"؛ أي العناية بالمقدّم المفعول والاهتمام به، من منظور الفاسي الفهري غير كافٍ في وصفه لهذه الظاهرة؛ وقد بيّن من خلال فرضيّة الخفق أنّ هذا يؤدّي إلى عدم التّمييز بين التّقديم في الموقع الّذي يلي الفعل، والتّقديم الّذي يسبقه فيخلط بذلك بين جمل متباينة الخصائص. من قبيل: ضرب محمدا زيد وَ محمدا ضرب زيد. فتقدُّم المفعول محمدا على الفاعل غرضه، الاهتمام بالمقدّم؛ لأنّه الشخص الذي يهم أمرُه المخاطِب؛ أي " المهتمّ أو المعنى به"، وهذا التعليل جعل المتوكّل يقابل مفهوم "الاهتمام" بمفهوم " البؤرة" ثمّ عدل عن هذا التّأويل بعد تدبّره فيما ذهب إليه الجرجاني إلى تأويل آخر مفاده أنّ "المهتمّ به"؛ هو ما يشكّل محطّ اهتمام المتكلّم والمخاطب ممّا يتقاسمانه من معرفة؛ أي المعرفة المشركة الّتي تحمل دلالة الاهتمام عند المتخاطبين، وهاتان الخاصيّتان تخوّلان لنا التّعريف بالوظيفة التّداوليّة المحور؛ بأنّها الوظيفة التي تسند، حسب مقتضيات المقام، إلى الحدّ الّذي يدلّ على الذّات المشكّلة " محور الحديث" داخل الحمل[38].

توصّل المتوكّل من خلال تحليلاته لمبرّرات تقديم المفعول على الفاعل عند الجرجاني كإجابة للبحث عن الموقع(س) في البنيةالرتبيّة(ف س فا) ما يلي:

ـ إنّ الموقع (س) الذي يتوسّط رتبته بين الفعل والفاعل في البنية الرتبية(ف س فا) هو موقع غير محايد تداوليّا، والموقع الذي يحتله المكوّن المفعول أو غيره موقع يحمل وظيفة تداوليّة؛ وهيّ **" المحور"**؛ وهذا ما ساق له أحمد المتوكّل بعض الأدلّة للاحتجاج بأنّ الموقع (س) الّذي يتوسّط الفعل والفاعل في البنية الرتبيّة (ف س فا) يحمل الوظيفة التّداوليّة هي " المحور"؛

ـ إنّ الموقع (س) في البنية الرتبية (ف س فا) لا يحتله المكون المبأر بنوعيه (بؤرة جديد وبؤرة مقابلة)[39].

ـ إنّ الموقع (س) في البنية الرتبية (ف س فا) لا يحتله المكون المبأر بنوعيه (بؤرة جديد وبؤرة مقابلة).

ـ واستدلّ أنّ المكوّن (س) الذي يترتّب بين موقعي الفعل والفاعل في اللغة العربيّة، بالإضافة إلى وظيفتيه الدّلاليّة والتّركيبيّة، فهو يحمل الوظيفة التّداوليّة " المحور" برفقة عامل آخر يتوسّط بين الفعل وفاعله؛ هو عامل التّعقيد المقولي الّذي يلعب دورا في ترتيب المكوّنات داخل الجمل في اللغات الطبيعيّة؛ حيث تترتّب الضمائر باعتبارها من المكوّنات الأبسط مقوليّا، تليها المركّبات الاسميّة، و هكذا تترتّب المكونات من الأبسط إلى الأعقد مقوليا (المركّبات الاسميّة المعقّدة، الجُمل) وهذا المبدأ يظهر جليّا في سلّميّة من الصّنف الآتي:

- **ضمير لاصق < ضمير منفصل< مركّب اسمي <مركب حرفي < مركّب اسمي معقّد < جملة.**

ـ بما أنّ الموقع (س) في البنية الرتبية(ف س فا) يحتل مكونا أبسط مقوليا من المكوّن الفاعل أو المكون الحامل للوظيفة التداوليّة "المحور"؛ أي المفعول أو غيره، يستلزم هذا تخصيص موقع ثانٍ للمكوّن الذي تُسند إليه الوظيفة المحور في البنية الرتبية التي تتموضع المكونات على أساسها داخل الجملة الفعلية العربيّة، حيث يكون هذا الموقع الثاني للمكون المحور بين موقعي الفعل والفاعل[40].

تصبح البنية الرّتبية التي تتموضع المكونات على أساسها داخل الجملة هي البنية الآتية:

- م4، م2، م1 مØ ف **(مT)** فا (مف) (ص)، م3. حيث يكون الموقع مT مخصّصا للمكون الذي تسند إليه وظيفة المحور، أو المكوّن المتقدم على الفاعل حين يكون الفاعل يفوقه من حيث التعقيد المقولي[41].

من خلال تحليل الفرضيات الثّلاث السابقة، توصّل المتوكّل إلى الآتي:

ـ إنّ أصل ترتيب المكونات في الجملة الفعليّة العربيّة موافق للبنية الرتبية الأساسيّة: [ف فا (مف)(ص)]، وقد يحدث في هذا الترتيب تغيير لأسباب تداوليّة فيتوسّط أحد المكوّنات موقعا بين الفعل والفاعل أو يتقدّم على الفعل فيحتلّ الموقع مØ قبل الفعل حين تكون إحدى الوظيفتين التداوليتين (بؤرة المقابلة و المحور) مسندة إليه أو أحد أسماء الاستفهام.

ـ المكوّن (المفعول أو غيره) حين يتوسّط بين الفعل والفاعل تسند إليه الوظيفة التّداوليّة المحور فيأخذ الموقع مT.

ـ تختلف البنية التي يتوسّط فيها أحد المكوّنات بين الفعل والفاعل والبنية التي يترتّب فيها الفاعل بعد الفعل من حيث .خصائصها المكونية، والتّداوليّة، وتتآلف من جهة خائصها الدّلاليّة؛ نحو:1ـ قطف الوردةَ محمد. 2ـ الوردة قطف محمد.

ـ تتماثل الجمل الحاملة للبنيتين (البؤرية و المحورية) من حيث الخصائص الربطيّة والمكونية فيحتلّ أحد مكوّناتها الموقع مØ [42].

ـ البنية الرتبية الأساسية [ف فا (مف) (ص)] قد يحدث فيها تغيير فيتشكّل نمطان من البنيات؛ بنيات بؤريّة يتقدّم فيها المفعول أو غيره (ص) على الفعل، وبنيات محوريّة يتوسّط فيها المفعول بين الفعل والفاعل أو يتقدّم فيها المفعول أو غيره (ص) على الفعل.

ـ يأخذ المكون المحور داخل البنيات المحورية، الموقع مTالّذي يتوسّط بين موقع الفعل وموقع الفاعل أو الموقع مØ. ويأخذ الموقع مT وجوبا في الحالات التّالية:

ـ إذا احتلّ الموقع مØ بؤرة أو اسم استفهام.

ـ وإذا كان أحد المكوّنات الموضوعات الحاملة إمّا للدور الدّلالي "المتقبّل" أو "المستقبل". نحو: التفاحةَ أكل عمر لا البرتقالة.

ـ و إذا جاء في جملة استفهاميّة تتصدّرها همزة الاستفهام أو جملة منفيّة تتصدّرها الأداة " ما" النافيّة[43].

نحو:1ـ أ غادر من الجزائر محمد؟ 2ـ ما غادر من الجزائر محمد.

4 ـ ظاهرة تقديم وتأخير المفعول به من التّقعيد العلمي إلى الإجراء العملي:

4 ـ 1ـ ضرورة التّمييز بين النّحو الوظيفي العلمي والنّحو الوظيفي التّعليمي:

النّحو صنفان؛ نحو علميّ ونحو تعليميّ، وهما من "ميدانين مختلفين تماما: الميدان العلمي النّظري والبحوث المتعلّقة به، والميدان التّطبيقي الّذي يخصّ التعليم. فالأوّل يشمل الدّراسة العلميّة... للّغة من حيث هي ظاهرة ونظام أدلّة...، وأمّا الثّاني فيدخل فيه تعليم اللّغة واكتساب المهارة في استعمالها ومن ذلك ما سمّي قديما بالنّحو التّعليمي في مقابل النّحو العلمي"[44]؛ أي أنّ النّحو الوظيفي العلمي هو الّذي يشمل كلّ النظّريات النّحوية ذات التّوجّه الوظيفي في دراستها للّغة بأسلوب علمي، ومن أهمّها نظريّة النّحو الوظيفي الّتي تبنّاها أحمد المتوكّل وبنى عليها إسقاطاته في دراسة الظّواهر المتعلّقة باللّغة العربيّة، وأمّا النّحو الوظيفي التّعليمي فهو مجموعة من الأحكام المستنبطة بصورة مبسّطة من النّحو الوظيفي العلمي الّتي يُضبط على أساسها الاستعمال السّليم للّغة العربيّة.

واستنتاجا ممّا سبق، فالمنهج الوظيفيّ العلميّ بصفة عامّة هو المنهج المتّبع في تحليل مختلف النّظريات ذات الطّابع العلميّ، ويوضّح الإجراء العمليّ للقضايا الّتي تعالجها هذه النّظريات الموجّهة للمتخصّصين في مختلف العلوم بما فيها علم اللّغة، ومثال ذلك المنهج الوظيفيّ المعتمد في نظريّة النّحو الوظيفيّ، أي بحث في الإجراء العمليّ للظّاهرة المدروسة، بينما المنهج الوظيفي التّعليمي نقصد به المنهج الّذي يطبّق الإجراء العمليّ للظّاهرة المدروسة في ميدان التّعليم بشكل مبسّط

وميسّر من قبيل المنهج الوظيفيّ في تعليم قواعد اللّغة الّذي يهدف إلى تعليم إكساب المتعلّم الملكة التّبليغية عن طريق وسيلة تعينه في الأداء اللّغوي السّليم وهي النّحو.

ويلتقي المنهج الوظيفي العلمي في تحليل اللّغة العربيّة بالمنهج الوظيفي التّعليمي؛ في شقّ اللّسانيات التّعليميّة، وغايتها تقديم المعارف النّظرية للمعلّم لفهم الظّواهر المتعلّقة باللّغة، ممّا يساعده على تجاوز بعض الصّعوبات الّتي تواجه المتعلّم في اكتساب الملكات اللّغوية والمساهمة في تذليلها، خاصّة ما يتعلق بالتّداخلات اللّغوية والتّعدد اللّهجي لدى المتعلّمين، والّذي يحول دون اكتساب ملكة اللّغة العربيّة الفصيحة لديهم مثلا؛ مما يسوّغ التّفكير بجدّية في استراتيجيات جديدة ومسايرة للتطوّرات الحاصلة في مجال اللّسانيات الحديثة. ويعتبر مشروع أحمد المتوكّل مُهمًّا في معالجة الكثير من قضايا وظواهر اللغة العربيّة؛ الصّرفيّة منها، والتّركيبيّة النّحويّة، والمعجميّة، والدّلاليّة[45].

وللانفتاح على هذه المستجدّات المعرفيّة، والتّربوية التي وجب إخضاعها لتغيير مستمرٍ، ومراجعة شاملة لمواكبة هذه التّغييرات؛ كون اللّغة العربيّة بحاجة مُلِحَّة إلى بلوغ الازدهار والرّقيّ، ويمكن أن يكون تعليم اللّغة العربيّة من منظورٍ لسانيٍّ وظيفيٍّ كفيلٌ بذلك؛ خاصة أن اللّسانيات الوظيفيّة تقوم بدراسة اللّغة باعتبارها وسيلة تحقيق "وظيفة التّواصل" لمستعمليها، وفيها يتمّ تحليل اللّغة؛ باستعمال المنهج الوظيفيّ؛ لغرض تفسير " القدرة التواصليّة" لمستعمل اللغة الطّبيعية المُشَكَّلَة من مجموع الملكات اللّغوية؛ كالملكة النّحويّة والملكة الإدراكيّة والملكة المنطقيّة والملكة المعرفيّة والملكة الاجتماعيّة، ويتفرّع من كلّ ملكة قالبا تصاغ فيه هذه الملكة؛ كالقالب النّحويّ، والقالب الإدراكيّ، والقالب المنطقيّ، والقالب المعرفيّ، والقالب الاجتماعيّ[46].

إنّ الاهتمام بالمنهج الوظيفيّ في تحليل اللّغة العربيّة قد يمكّننا من الاستفادة من مبادئه الوظيفيّة باعتباره يؤسّس لنظريّة ذات طبيعة علميّة، وذلك لبناء أسس تعليميّة عن طريق تحويل هذه المعرفة العلميةّ المتخصّصة إلى معرفة مُيَسّرة قابلة للتّدريس ممّا قد يساهم في إغناء القدرات اللّغويّة والتّواصليّة للمتعلّمين ، وجعلهم قادرين على التّعبير بلغة عربيّة فصيحة وسليمة، كما يمكن أن تجعلهم يتلقّون الخطاب ويُبَلّغونه وفق ما يناسب المقام الّذي ورد فيه هذا الخطاب أو المقال[47]. وهذا ما تسعى إليه مناهج تعليم اللّغة العربيّة سعيًا إلى تحقيق القدرات اللّغويّة التّواصليّة لدى المتعلّمين لتمكينهم من ممارسة اللّغة ممارسة فعليّة في حياتهم اليوميّة؛ خاصّة بعد تراجع مستواهم في اكتساب اللّغة العربيّة من خلال ما يظهر في منتجاتهم الكتابيّة والشّفهيّة.

4 ـ 2 ـ استثمار التّقعيد العلميّ لظاهرة تقديم وتأخير المفعول به وظيفيّا في الإجراء العمليّ:

يمكن استثمار معطيات المنهج الوظيفيّ في تحليل الظّواهر اللّغويّة عموما، والظّواهر النّحويّة منها خاصة الّتي تطرّقت إليها نظريّة النّحو الوظيفي العربي لتطبيقها في التّعليم من خلال انتقاء القواعد النّحويّة الّتي تخدم لغة المتعلّمين المنطوقة والمكتوبة، وعلى حدّ قول الجاحظ:" وأمّا النّحو فلا تشغل قلب الصّبيّ منه إلاّ بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللّحن، ومن مقدار جهل العوامّ، في كتابٍ إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به"[48]. وكما على المتعلّم أن يتعلّم معاني المصطلحات الواردة في نظريّة النّحو الوظيفيّ كما يتعلّم باقي المصطلحات في حياته العلميّة والاجتماعيّة على خلاف ما يصف كثير من الدّارسين مصطلحات النحو الوظيفي بأنّها معقّدة؛ لأنّ التّعود على الشّيء المعقّد والغامض من خلال الاستعمال والدّربة عليه يصبح سهلا. وذلك لفهم المقاصد المراد تبليغها من خلال هذه المصطلحات.

وقد مثّلنا في هذه الدّراسة بظاهرة تقديم وتأخير المفعول به لما لمكوّن المفعول به من أهميّة نحوية وبلاغية في اللغة العربيّة، وله دور مهمّ في الجانب الاستعمالي للمتعلّم، وقد قمنا بعرض الإجراء العملي للتّنظير الّذي قام به المتوكّل للوصول إلى نتائج تخدم فرضيّته القائمة على البحث عن وظيفة العنصر (س) الّذي يتوسّط بين الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، ومن خلال ما توصّل إليه من نتائج عامّة لظاهرة التّقديم والتّأخير للمكوّنات النّحوية التي تشمل المكوّن المفعول قمنا بمحاولة استنباط مجموعة أحكام تتعلّق بالظّاهرة النّحويّة قيد الدّراسة، والّتي يمكن استثمارها في ميدان التّعليم خاصّة.

وهذه الأحكام المستنبطة من النتائج الّتي توصّل إليها أحمد المتوكّل، والّتي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في مجال التّعليم هي كالآتي:

يتقدّم المفعول به على الفعل و الفاعل وجوبا فيحتلّ صدر الجملة في الحالات التّاليّة:

ـ حين تسند إليه الوظيفة التداوليّة" بؤرة المقابلة، وتكون الجملة خبرية أو استفهاميّة؛ نحو: 1ـ جملة خبرية: **محمداً** قابلت مريمُ. 2ـ جملة استفهامية: أ محمداً قابلت مريمُ. وتحيلنا إلى الجملة: **عمراً** قابلت مريم لا محمداً. و تتحمّل الجملة " التّعقيب" بـ " لا".

ـ حين تسند إليه الوظيفة التداوليّة" المحور" فيكون من المكونات الموضوعات ويتصدّر المحور؛ حيث يربط إحاليا المحور ضميرا داخل الحمل؛ نحو: من قطف الوردةَ؟ تحيل إلى الجملة: الوردةَ قطفها زيدٌ، فتكون: الوردة؛ دلاليا: تحمل وظيفة متقبل، وتركيبا تحمل وظيفة "مفعول"، وتداوليا تحمل وظيفة "محور"، والهاء(في قطفها) ضمير يحيل إلى المحور" الوردةَ" داخل الحمل.

ـ حين يكون اسما من أسماء الاستفهام؛ نحو: 1ـ ماذا أكل في المطعم محمد؟ تحلينا إلى الجملة: **دجاجاً** أكل في المطعم محمد.

يتقدّم المكون المفعول على الفاعل وجوبا في الحالات التالية :

ـ حين يرد المكون المحور(الفاعل) رابطا لضمير؛ نحو: زيدا قابلته.

ـ حين يكون أبسط مقوليا على المكوّن الفاعل؛ أي يتقدّم المفعول على الفاعل حين يفوقه الفاعل من حيث التّعقيد المقولي؛ نحو: قابل محمداً عمرٌ وخالدٌ و زيدٌ.

يتقدّم الفاعل على المفعول وجوبا:

ـ حين تسند للمكون الفاعل وظيفة "بؤرة الجديد"؛ نحو: من استقبل محمداً؟ فتكون الإجابة: استقبل محمداً عمرُ، فالحمولة الإخبارية المعطاة(القديمة) هو حدوث استقبال، و المستقبِل محمدا، وبؤرة الجديد هو أن المستقبَل عمر.

ـ حين تسند إلى المكون المفعول تداوليا، وظيفة البؤرة الجديدة ولم يكن اسم استفهام؛ نحو: وهب محمدٌ خالداً مالاً (بنبر مالاً).

ـ إذا أسندت إليه تداوليا وظيفة "المحور" داخل الحمل؛ أي يكون مكون الفاعل محورا للحمل؛ نحو: من قاتل محمدٌ؟ تحلينا هذه الجملة إلى الجملة التالية: قاتل محمدٌ زيداً.

ويمكن تعليم هذه الأحكام السّابقة الذّكر من خلال اجتهاد المعلّم في إنشاء نصّ تواصلي يشمل جميع الشّواهد أو الأمثلة المصنوعة التي تقود المتعلّم إلى استنتاج هذه الأحكام المتعلّقة بتقديم وتأخير المفعول به.

5ـ خاتمة:

نتائج وملاحظات وتوصيّات:

ـ اعتمد المتوكّل في تأسيسه النّظري لتحليل اللّغة العربيّة وظيفيّا على معطيات وأسس المنهج الوظيفي في تحليل اللّغات الطّبيعيّة من منظور نظريّة النّحو الوظيفي لسيمون ديك، والّتي أطلق عليها النّظريّة المثلى لدراسة اللغة العربيّة باعتبارها من أحدث النّظريات اللسانيّة ظهورا ممّا أتاح لها الاطّلاع على سابقاتها والاستفادة منها وتجاوز ثغراتها محددة بذلك معالمها النّظريّة وأسسها من منابع ومشارب مختلفة سابقاتها .

ـ حاول المتوكّل عقد حوار بين نظريّة النّحو الوظيفي والتّراث اللّغوي العربي في تحليله للّغة العربيّة. واستفاد من معطيات المنهج الوظيفي لتحليل اللّغات الطّبيعية في إعادة فهم وقراءة بعض قضايا وظواهر اللغة العربيّة المبثوثة في كتب البلاغة والنّحو العربي وغيرها، ومن أهمّ هذه الظّواهر ظاهرة تقديم وتأخير المفعول به، والّتي هي محور دراستنا.

ـ عقد المتوكّل فيما يتعلّق بهذه الظّاهرة حوارا بين آراء الجرجاني، وبعض مقترحات سيمون ديك والفاسي الفهري ذات الصّلة بهذه الظّاهرة، وقام على هذا الأساس بتحليل فرضيّته القائمة على البحث عن وظيفة العنصر (س) الّذي يتوسط بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية العربيّة.

ـ انطلق المتوكّل في تحليله لهذه الظّاهرة من خلال تحليل "فرضيّة الذّيل" لسيمون ديك ثمّ " فرضيّة الخفق" للفاسي الفهري، وبموجب تحليل هاتين الفرضيّتين، توصّل من خلال تحليله لـ" فرضيّة المحور" للجرجاني إلى معرفة الموقع (س) في البنية الرّتبية: ف **س** فام ف (ص) للجملة العربيّة، و معرفة الوظيفة التّداوليّة المسندة إليه؛ وهي" المحور".

ـ ومن أهمّ النتائج التّي توصّل إليها المتوكّل من خلال تحليله لفرضيّته؛ نذكر الآتي:

ـ يمكن أن يحتلّ الموقع س؛ المكوّن المفعول أو أحد المكوّنات المسندة إليها الوظائف الدّلاليّة؛ كالظّروف وغيرها.

ـ إذا أسندت إلى المفعول تداوليّا؛ وظيفة" بؤرة المقابلة" أو " بؤرة الجديد" فلا يمكنه أنّ يحتلّ الموقع س.

ـ ويتقدّم المفعول على الفعل والفاعل حين تسند إليه الوظيفة " بؤرة المقابلة"، أو يكون اسما من أسماء الاستفهام، وحين تُسند إليه تداوليا وظيفة" بؤرة الجديد" فيحتلّ موقعا بعد الفعل.

ـ من خلال هذه النتائج الّتي توصّل إليها المتوكّل استنبطنا أحكام تقديم وتأخير المفعول به، والّتي يمكن تطبيقها في ميدان التّعليم ، ومن أهمّها أنّ أصل الجملة في اللغة العربيّة تترتب وفق نظام الفعل فالفاعل فالمفعول، وقد يحدث تغيير لأغراض تداوليّة فيتقدّم المكون المفعول على الفعل، أو يتوسّط موقعا بين الفعل والفاعل حين تسند إليه إحدى الوظيفتين التداوليتين"بؤرة المقابلة و المحور" أو أحد أسماء الاستفهام، وقد يتقدّم على الفاعل حين يفوقه الفاعل من حيث التعقيد المقولي، ويتأخّر على الفاعل حين يكون أبسط مقوليا أو تسند إليه وظيفة "البؤرة الجديد".

ـ لاحظنا أنّ المتوكّل لم يركّز في دراسته لظاهرة التّقديم والتّأخير على المفعول به، وإنّما ركّز على معرفة الموقع س الّذي يتوسّط بين موقعي الفعل والفاعل لمعرفة سبب التّغيير الّذي يطرأ على الجملة الفعليّة العربيّة ، والمرتّبةِ في أصلها وفق نظام الفعل فالفاعل فالمفعول عل التوالي ليتبيّن له أنّ هذا الموقع يحتلّه " المعنى به" أو "المهتم به" من القول في الجانب التّواصلي.

ـ ولم يفصّل أيضا في كلّ الحالات الّتي يتموضع فيها المفعول في الجملة العربيّة، خاصّة ما يتعلّق منها بمواقعه الشّاغرة؛ كالحذف وغيرها، وهذا ممّا يُتاح للباحثين الوظيفيّين الفرصة للبحث والتّنقيب أكثر لاستجلاء وكشف خبايا التّراث اللّغوي العربي وما يكتنزه من الأسرار اللّغويّة في كلّ الجزئيّات ذات الصّلة بمختلف قضايا اللّغة العربيّة بصفة عامّة، وكلّ ظواهر التّقديم والتّأخير المتعلّقة بمكوّنات البنية الرّتبية للجملة العربيّة بما فيها جلّ ضوابط تقديم وتأخير المفعول به، من منظور وظيفي بصفة خاصّة.

ـ ويمكن توظيف مبادئ نظريّة النّحو الوظيفي للّغة العربيّة في تعليمها؛ أي أنّه يمكن استثمار هذا المشروع الوظيفي للمتوكّل بشكل فعّال في مجال التّربية والتّعليم، من خلال محاولات تتعلّق بعمليّة النّقل الدّيداكتيكي للمعرفة النّحويّة الوظيفيّة من حدود المعرفة العالمة إلى المعرفة الممدرسة أو ما يسمّى بالنّحو التّعليمي، والانتقال بها من معرفة خالصة تتّسم بالدّقة والتّجريد والتّحوّل المستمر إلى معرفة متداولة داخل الفصل الدّراسي، وذلك من خلال انتقاء المادّة المناسبة من مجموع الشّواهد العلميّة وتكييفها بما يتناسب مع أهداف وغايات التّعليم وظروف العمليّة التّعليميّة التعلميّة ، وجعلها قابلة للتّعلم بما يناسب المستوى الإدراكي والنّفسي للمتعلّمين وتستجيب لحاجيّاتهم، وتُحسِّنُ وتنمّي مستوى قدراتهم التّواصليّة والتّخاطبيّة الكتابيّة منها والشّفهيّة.

ـ نقترح اجتهاد الباحثين والقائمين على العمليّة التّربوية في إنشاء نصوص تواصليّة تمتاز بجودة الألفاظ المنتقاة بعناية، والّتي تشمل الشّواهد والأمثلة المصنوعة الّتي تقود إلى استنتاج مختلف الظواهر اللّغوية الّتي عرض لها المتوكّل بالدّراسة في نظريّته، ويجب ترغيب المتعلّم في اكتشاف كلّ ما هو جديد؛ كأن يتعلّم معاني المصطلحات الواردة في نظريّة النّحو الوظيفي كما يتعلّم باقي المصطلحات الأخرى في حياته العلميّة والاجتماعيّة بدلاً من ترهيبه من أنّ هذه المصطلحات معقّدة ولا تصلح للتّعليم؛ لأنّ التّعود على الشّيء المعقّد والغامض من خلال الاستعمال والدّربة يصبح سهلا ويعلّم التّلاميذ الصّبر والاجتهاد في التّعلّم لبلوغ مقاصدهم.

ـ ونوصي بتدعيم نظريّة النّحو الوظيفي للمتوكّل من خلال إثراء تحليلاتها اللّغويّة، وجعلها طيّعة لمختلف القضايا التّي تمّ معالجتها في النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة من خلال العودة لهذا الموروث اللّغوي والجمع بين ما هو قديم وما هو حديث ودراسته من منظور وظيفي يناسب البيئة العربيّة، ومن ثمّ نقله لمختلف القطاعات المساهمة في تنميّة اللّغة العربيّة للنّهوض بها خاصّة القطاع الاقتصادي وقطاع التّعليم.

ـ قائمة الإحالات:

[1]: المنهج الوظيفي العلمي: وظيفيّ؛ لتبنّيه المبدأ القائل أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، وعلميّ؛ باعتماده على مبدأ اللسانيات الحديثة القائل على أنّ اللغة هي الدّراسة العلميّة للسان البشري، وهو المنهج الذي اعتمدته اللّسانيّات الوظيفيّة مستفيدة من المنهج العلمي الّذي استحدثه مؤسس اللّسانيات الحديثة دي سوسير في دراسته للّغة، وتم تبنّيه في دراسة مختلف الاتجاهات اللسانية الحديثة التي عقبت بنوية دي سوسير؛ كالاتجاه الوظيفي؛ حيث أسهم في تأسيس وبناء نظريّة النّحو الوظيفي التي أرسى مبادئها سيمون ديك، ونقلها أحمد المتوكل إلى الثقافة العربية باعتبار أنّ هذه النّظريّة تربطها علاقة امتداد بالفكر الوظيفي في التّراث العربي القديم خاصة ما تعلّق بالقضايا اللّغويّة الّتي عالجها

السكّاكي في(مفتاح العلوم) وعبد القاهر الجرجاني في(دلائل الإعجاز)، بالإضافة إلى كتب النّحو والتفسير وغيرها...، ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1985،1،ص: 9، وينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006م،صصص: 15- 166- 167.

[2]: ينظر: عبد الناصر بن بناجي: اللسانيات الحديثة من التّأصيل العلمي إلى الإجراء العملي- دراسة في الأسس المعرفية والمفاهيم النّظرية وبحث في الإجراء-، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللسانيات، قسم اللغة العربية وآدابها، المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة، الجزائر، 2017م/2018م، ص:35 وما بعدها.

[3]: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 9.

[4]: ينظر: أحمد المتوكّل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، صص: 160-161.

[5]: أحمد المتوكل: الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص: 10.

[6]: المرجع نفسه، ص: 11.

[7]:أحمد المتوكّل: دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط01، 1986م، ص: 29.

[8]: ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص-، دار الأمان، الرباط، (د.ط)، 2001م، ص:107.

[9]: أحمد المتوكّل: من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة الوظيفيّة المفعول في اللغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987م، صص: 19-20.

[10]: أحمد المتوكّل: الوظيفة والبنية مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التركيب في اللغة العربيّة، منشورات عكاظ، الرّباط،(د.ط)، 1990م، ص: 17.

[11]: ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التّداوليّة في اللغة العربية، ص: 12.

[12]: المرجع نفسه، ص: 15.

[13]: المرجع نفسه، ص: 17.

[14]: المرجع نفسه، ص: 16.

[15]: المرجع نفسه، ص: 19.

[16]:سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، 1988م، ص: 34.

[17]: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط01، 1988م، ص: 83.

[18]: ينظر: المرجع نفسه، ص: 83 وما بعدها.

[19]:أحمد المتوكّل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص: 44.

[20]: أحمد المتوكل: الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص: 10.

[21]: أحمد المتوكل: دراسات في نحو العربيّة الوظيفي، ص: 5.

[22]: المرجع نفسه، ص: 63.

[23]: المرجع نفسه، صص: 63.64.

[24]: ينظر: المرجع نفسه، ص: 64.

[25]: المرجع نفسه، صص: 64.65.

[26]: ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، صصص: 84.85.86.

[27]: أحمد المتوكّل: دراسات في نحو العربيّة الوظيفي، ص: 65 وما بعدها.

[28]: المرجع نفسه، صص:65. 66.

[29]: المرجع نفسه، ص: 68.

[30]: ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربيّة ـ نماذج تركيبيّة ودلاليّة-، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1985م، ص:105 وما بعدها.

[31]: المرجع نفسه، صص: 127. 128.

[32]: أحمد المتوكل: دراسات في نحو العربيّة الوظيفي، صص: 70. 71.

[33]: المرجع نفسه، ص: 71.

[34]: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، صص: 86.

[35]: أحمد المتوكّل: دراسات في نحو العربيّة الوظيفي، صص: 72.73.

[36]: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، المرجع السّابق، صص: 84.85. وأحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، ص: 72.

[37]: أحمد المتوكّل: دراسات في نحو العربيّة الوظيفي،المرجع نفسه، ص: 72.

[38]: علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النّحو الوظيفي، ص: 167.

[39]: أحمد المتوكّل: دراسات في نحو العربيّة الوظيفي، صص: 73-74.
[40]: المرجع نفسه، ص: 77.
[41]: المرجع نفسه، ص: 79.
[42]: المرجع نفسه، صص: 88-89.
[43]: المرجع نفسه: ص: 89.
[44]: عبد الرحمن الحاج صالح: النّحو العلمي والنّحو التّعليمي وضرورة التّمييز بينهما، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع17، جوان 2013 م، ص:9.
[45]: عبد الوهاب صديقي، النّحو الوظيفي وديداكتيك اللغة العربيّة نحو منهجيّة تدريس وظيفي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2017م، ص: 151.
[46]: المرجع نفسه، ص: 15. وينظر: عبد الوهاب صديقي: اللسانيات وتدريس اللغة العربيّة نحو منظور وظيفي جديد، مجلة علوم التربية، ع 54، يناير2013، صص: 123-124.
[47]: علي آيت أوشان: اللسانيات والديداكتيك نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسيّة، دارالثقافة، الرباط، 2005م، ط01، ص: 13.
[48]: أبو عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ: رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، مصر ، (د.ط)، ج3، 1979م، ص: 38.

قائمة المصادر والمراجع:

1) أبو عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ: رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، (د.ط)، ج3، 1979م.
2) أحمد المتوكّل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط،ط1، 2006م.
3) أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1985م.
4) أحمد المتوكّل: الوظيفة والبنية مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التركيب في اللغة العربيّة، منشورات عكاظ، الرّباط،(د.ط)، 1990م.
5) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط01، 1988م.
6) أحمد المتوكّل: دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط01، 1986م
7) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص-، دار الأمان، الرباط، (د.ط)، 2001م.
8) أحمد المتوكّل: من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة الوظيفيّة المفعول في اللغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987م.
9) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، 1988م
10) عبد الرحمن الحاج صالح: النّحو العلمي والنّحو التّعليمي وضرورة التّمييز بينهما، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع17، جوان 2013 م.
11) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربيّة ـ نماذج تركيبيّة ودلاليّة-، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،ط01، 1985م.
12) عبد الناصر بن بناجي: اللسانيات الحديثة من التأصيل العلمي إلى الإجراء العملي- دراسة في الأسس المعرفية والمفاهيم النظرية وبحث في الإجراء-، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللسانيات، قسم اللغة العربية وآدابها، المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة، الجزائر، 2017م / 2018م.
13) عبد الوهاب صديقي: اللسانيات وتدريس اللغة العربيّة نحو منظور وظيفي جديد، مجلة علوم التربية، ع: 54، 2013م.
14) عبد الوهاب صديقي، النحو الوظيفي وديداكتيك اللغة العربيّة- نحو منهجيّة تدريس وظيفي-، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2017م.
15) علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي" الأسس المعرفيّة والديداكتيكيّة"، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط01، 1998م.
16) علي آيت أوشان: اللسانيات والديداكتيك نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الرباط، ط01، 2005م.